مشروع الخط الأحمر للمترو الخفيف يواجه تأخيرات جديدة بسبب نقص التمويل

(تحقيق : منى عبد الرحيم - مراسلة الشؤون الاقتصادية)

تقرير عن التأخيرات المتوقعة في مشروع الخط الأحمر للمترو الخفيف

سلمى عادل الحسيني، مهندسة مشاريع أولى في شركة النيل للإنشاءات

القاهرة – ٢٢ مارس ٢٠٢٤: أعلنت شركة النيل للإنشاءات عن تأخيرات جديدة في مشروع الخط الأحمر للمترو الخفيف، حيث من المتوقع أن يتم تشغيل المرحلة الأولى من المشروع في منتصف عام ٢٠٢٦ بدلاً من نهاية عام ٢٠٢٥ كما كان مخططاً له سابقاً. وتأتي هذه التأخيرات بعد مراجعة شاملة للجدول الزمني للمشروع، والتي أظهرت أن العديد من المهام الرئيسية لم تكتمل في الوقت المحدد.

وقال المهندس كريم منصور، مدير عام شركة النيل للإنشاءات، في مؤتمر صحفي عقد في مقر الشركة بالقاهرة الجديدة: «لقد واجهنا تحديات غير متوقعة في عملية نقل المرافق وتوسعة الطريق، بالإضافة إلى بعض المشكلات الفنية في أعمال الأنفاق. نحن نعتذر عن هذا التأخير، ونؤكد أننا نبذل قصارى جهدنا لتقليل الأثر على المواطنين والاقتصاد المحلي.» وأكد أن الشركة تعمل على زيادة عدد ساعات العمل وتوظيف المزيد من العمالة المدربة لتسريع وتيرة الإنجاز.

ويمتد الخط الأحمر للمترو الخفيف على طول ٢٢ كيلومتراً، ويشمل ١٨ محطة، ويهدف إلى ربط المناطق الشرقية من العاصمة بالمركز التجاري والإداري. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ٤٫٥ مليار جنيه، وقد تم تمويل المرحلة الأولى منه من خلال قرض ميسر من بنك التنمية الإقليمية. وأشار المهندس كريم منصور إلى أن الشركة تدرس حالياً إمكانية الحصول على تمويل إضافي لتغطية أي تجاوزات محتملة في التكاليف.

من جانبها، أعربت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن قلقها إزاء التأخيرات المتكررة في المشاريع الكبرى، مؤكدة أن الحكومة تتابع عن كثب تقدم العمل في المشروع. وقالت: «لا يمكننا أن نسمح بأن تتحول المشاريع التي تهم حياة المواطنين إلى مصدر للإحباط. نطلب من الشركة تقديم خطة واضحة ومفصلة خلال أسبوعين، وسنقوم بتقييمها بشكل مستقل.»

وفي المقابل، عبر عدد من سكان المناطق التي يمر بها الخط عن تفهمهم للتأخيرات، شريطة أن يتم تعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم جراء أعمال الحفر والإغلاق المؤقت للطرق. وقال الحاج سيد عبد الرحمن، صاحب أحد المحلات في منطقة العتبة الجديدة: «لقد تضررت تجارتنا بشكل كبير خلال العام الماضي، ونأمل أن يتم تعويضنا عن الفترة التي لم نتمكن فيها من العمل بشكل طبيعي.»

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد أعلنت عن تخصيص خط ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين، بالإضافة إلى تعيين ٢٥٠ مندوباً ميدانياً للتواصل المباشر مع السكان المتأثرين. كما أكدت أنها ستقوم بتعويض أصحاب المحلات التجارية المتضررة بشكل مباشر، وذلك بعد التحقق من حجم الخسائر التي لحقت بكل منها.

وتأتي هذه التأخيرات في وقت تشهد فيه مصر توسعاً كبيراً في مشاريع النقل العام، حيث من المقرر أن يبلغ طول شبكة المترو الخفيف في العاصمة الإدارية الجديدة وحدها ٦٠ كيلومتراً بحلول عام ٢٠٣٠. ويرى خبراء النقل أن نجاح هذه المشاريع يعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومة على إدارة المشكلات المالية والفنية بكفاءة، وضمان التزام الشركات المنفذة بالجداول الزمنية المحددة.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الإسكان عن خطة لتطوير ٣٤ منطقة عشوائية في القاهرة الكبرى، تشمل إعادة تخطيط الشوارع وتوفير وحدات سكنية بديلة. وتستهدف الخطة نقل ما يقرب من ١٢٠ ألف أسرة خلال السنوات الخمس المقبلة، مع توفير تعويضات مالية ووحدات بديلة في مواقع قريبة من أماكن سكنهم الحالية.

وأكد الدكتور أيمن فؤاد، مدير صندوق تطوير العشوائيات، أن الصندوق خصص مبلغ ١٨ مليار جنيه لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، والتي تشمل ٧ مناطق رئيسية. وقال: «لن نقوم بأي إزالة قبل توفير البديل المناسب لكل أسرة، وسنعتمد على مشاركة السكان في كل خطوة من خطوات التطوير.»

وأشار إلى أن الخطة تتضمن إنشاء ٤٢ ألف وحدة سكنية جديدة، و١٥ مركزاً للخدمات الاجتماعية، و٣ مدارس و٢ مستشفى، بالإضافة إلى مساحات خضراء وملاعب. وأوضح أن الوحدات البديلة ستكون بمساحات تتراوح بين ٦٠ و٩٠ متراً مربعاً، وبأسعار رمزية تبدأ من ٥٠٠ جنيه شهرياً.

وتواجه الخطة تحديات كبيرة، أبرزها صعوبة التفاوض مع بعض السكان الرافضين للإخلاء، وارتفاع أسعار مواد البناء بنسبة ٢٣٪ خلال العام الماضي. وقال الدكتور فؤاد: «نعمل على تبسيط إجراءات التقاضي، وسنلجأ للتحكيم في الحالات المتعثرة، لكننا لن نسمح بأن يقف فرد واحد عائقاً أمام تطوير منطقة بأكملها.»

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة الخطة الإجمالية تبلغ ٤٫٥ مليار دولار، وأن تنفيذها يمكن أن يرفع متوسط دخل الأسرة في المناطق المستهدفة بنسبة ٣٥٪ خلال ٥ سنوات. كما توقع أن توفر المشاريع المرتبطة بالخطة ٦٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، معظمها في قطاعات البناء والخدمات